تأثير جائحة كورونا(كوفيد 19) على أسواق العمل في الدول العربية -مع الإشارة لحالة الجزائر-

Impact of the Corona pandemic on labour markets in the Arab Countries -With reference to the case of Algeria -

يعقوبن صليحة

جامعة الجزائر3، الجزائر *

yakouben.saliha@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/05 تاريخ القبول: 2021/08/18

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحديد تأثيرات جائحة كوفيد - 19على أسواق العمل في الدول العربية وما صاحبها من إجراءات إغلاق جزئي وكامل للمؤسسات الاقتصادية، وتحليل سياسات سوق العمل التي اتبعتها الدول العربية لمواجهة تداعيات تلك الجائحة، فلقد تسببت الأزمة الاقتصادية الأخيرة الناتجة عن تفشي فيروس كورونا في فقدان ملايين العاملين لوظائفهم، حيث تسبب انتشار الوباء في تراجع فرص العمل في جميع القطاعات.

توصلنا من خلال البحث إلى أن الانتشار السريع لفيروس كورونا ساهم بشكل كبير في تفاقم مشكلة البطالة وزيادة عدد العاطلين عن العمل، بالإضافة إلى تضرر أو إعلان إفلاس عدد من المؤسسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا؛ البطالة؛سوق العمل ؛ الدول العربية.

تصنيف JEL: F16 ؛E24 ؛I12

Abstract:

The purpose of this study is to attempt to identify the effects of the Covid-19 pandemic on the labour markets of the Arab States and the accompanying partial and complete closure of economic institutions, and to analyse the labour market policies adopted by the Arab States to deal with the consequences of the pandemic. The recent economic crisis caused by the Corona virus has caused millions of workers to lose their jobs. The spread of the epidemic has led to a decline in employment opportunities in all sectors.

* المؤلف المراسل.

We found through research that the rapid spread of the corona virus contributed significantly to the loss of jobs of many people, as well as to the damage or bankruptcy of a number of economic institutions.

Keywords: Covid Pandemic-19; Unemployment; Market Work; Arab States.

Jel Classification Codes : I12 ; E24 ; F16

مقدمة

شهدت جميع دول العالم انكماشاً اقتصادياً كبيراً في عام 2020 بسبب آثار الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها لمواجهة انتشار مرض فيروس كورونا المستجد، حيث تم الإغلاق الكلي أو الجزئي للأنشطة والقطاعات غير المرتبطة بالمستلزمات الأساسية مما أثر على دخول الأفراد، وارتفاع نسب فقدان مناصب الشغل ومعدلات البطالة خاصة بين الشباب والفئات الضعيفة. ومن الواضح أن الفقراء هم الأكثر تعرضاً للتأثيرات السلبية لجائحة كورونا، حيث ليس لديهم مصادر دخل مستقرة ويعمل معظمهم في القطاع غير الرسمي.

لقد نتج عن انتشار فيروس كوفيد- 19 في المنطقة العربية فقدان ملايين العمال لوظائفهم إما نتيجة تدابير الإغلاق الجزئي والكلي التي اتخذتها الدول العربية ودول العالم أو نتيجة تسريح لعدد كبير من العمال في القطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً، في حين يعتبر النساء والعاملين في القطاع غير المنظم الخاسر الأكبر من تداعيات الأزمة.

إشكالية الدراسة

تعاني الدول العربية أوضاعا صعبة، زادت الأزمة الصحية الأخيرة من حدتها، انطلاقا مما سبق يمكن طرح إشكالية البحث كما يلي:

ما مدى تأثير جائحة كورونا(كوفيد-19) على أسواق العمل في الدول العربية؟

فرضية البحث :

للإجابة على إشكالية الدراسة تم اعتماد الفرضية الآتية:

ساهمت جائحة كوفيد- 19في تفاقم أزمة العمالة في الدول العربية،وزيادة عدد العاطلين عن العمل.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى التعرف على:

- التعرف على الآثار السلبية لفيروس كورونا على بعض القطاعات الاقتصادية.
- مدى تأثر أسواق العمل في الدول العربية بجائحة كورونا.
- تشخيص وضعية العمالة في الدول العربية.
-وضع بعض المقترحات لتحسين وضعية العمالة ما بعد جائحة كورونا.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تحديد أثار جائحة كورونا على أسواق العمل في الدول العربية، بالإضافة إلى إبراز أهم الإجراءات والتدابير والآليات التي تم اتخاذها في مجال التشغيل للمحافظة على مناصب العمل بدلا من اللجوء إلى غلق المؤسسات وتسريح العمال.

المنهج المتبع:

سعيا لبناء سليم للدارسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وهذا بجمع المعلومات حول فيروس كورونا كوفيد19 وانعكاساته على التشغيل بالدول العربية، إلى جانب المنهج المقارن لدراسة وتحليل الإجراءات و التدابير المتخذة للمحافظة على مناصب العمل في بعض الدول. حيث تم الاعتماد في التحليل على العديد من التقارير الصادرة عن هيئات متخصصة ذات طابع دولي أو ذات طابع قطري، لإبراز انعكاسات هذه الأزمة في الدراسة التحليلية.

1.أزمة العمالة جراء انتشار فيروس كورونا:

أثر انتشار فيروس كورونا المستجد منذ بدايته على أسواق العمل بشكل واسع، والعديد من الأشخاص بطرق مختلفة، فبالنسبة للعاملين في مجال الصحة والمتطوعين وغيرهم من العاملين في المهن والصناعات الحرجة، فقد أدى إنتشار فيروس كورونا المستجد إلى زيادة مفاجئة في أعباء وساعات العمل، فضلاً عن تغييرات في ترتيبات وظروف العمل. أما بالنسبة للعاملين في المجالات الأخرى فقد أدى تطبيق التباعد الاجتماعي والحجر وغيرها من التدابير والقيود للحد من تفشي الفيروس إلى نشوء عواقب مختلفة بما في ذلك تخفيض ساعات العمل والعمل عن بعد ومنح إجازات غير محددة المدة وإجازات طويلة وتسريح الموظفين وإغلاق المحلات التجارية (منظمة العمل الدولية.، 2020.صفحة 3).

وفي الوقت نفسه، ظهرت فرص عمل جديدة خاصة في مجال التجارة الالكترونية التي حققت مكاسب عديدة في ظل وباء كورونا، في حين تم تجميد التوظيف في العديد من القطاعات كالسياحة والنقل والإطعام وغيرها. فالكثير ممن كانوا يبحثون عن فرص عمل جديدة أو فتح عمل تجاري خاص بهم، ينتظرون الآن تحسن الأوضاع. وقد لجأ آخرون إلى موارد بديلة لتحسين سبل المعيشة لعدم تمكنهم من الحضور إلى العمل نتيجة المرض أو زيادة أعباء الرعاية الأسرية

عليهم.وعلاوة على ذلك، توقف البعض نهائياً عن العمل لإنخفاض الطلب أو بسبب المخاوف على صحتهم وسلامتهم (منظمة العمل الدولية، 2020، صفحة 3).

تسببت جائحة كورونا في انخفاض رواتب العديد من العمال وفقدانهم لدخولهم. مما دفع الحكومات لاتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير لمساعدة المتضررين من عملية الحجر. ومع ذلك، زادت المخاوف المتعلقة بآثار إنتشار فيروس كورونا المستجد على الفئات الأكثر ضعفاً، خاصة الأشخاص الذين يعملون في وظائف أو أعمال تجارية غير منظمة، والنساء اللاتي تتحمل مسؤولية رعاية الأسرة والعمال المهاجرين والعمال في المهن والصناعات اليدوية هم الأكثر تضرراً من بين الفئات الأخرى (منظمة العمل الدولية، 2020، صفحة 4).

1.1.أثر جائحة كورونا على التوظيف والبطالة في العالم

تسببت الجائحة ومن خلال تأثر مختلف قطاعات الاقتصاد العالمي في أزمة بطالة عالمية وتسريح العديد من العمال ففي بداية شهر أفريل من سنة 2020 وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية فإن ما يمثل نسبة 81% من العمالة العالمية تعيش في بلدان مستها الجائحة وطالتها إجراءات وتدابير الوقاية منها، لتنخفض هذه النسبة بحلول 22أفريل إلى ما يقارب 68% بعد رفع الإغلاق عن أماكن العمل في الصين (غبولي و توايتية، 2020.صفحة 139).

وفي نفس الإطار، خسر العالم في سنة 2020 حوالي 255 مليون ساعة عمل أي ما يقدر بحوالي 8.8 % من إجمالي ساعات العمل-أي ما يعادل عدد ساعات العمل في عام واحد-، وبالمقارنة مع عام 2019،انخفض إجمالي العمالة بمقدار 114 مليون نتيجة تعرض العمال للبطالة أو مغادرتهم للقوى العاملة، ولولا انتشار الجائحة، لكان العالم قد استحدث ما يقدر بنحو 30 مليون وظيفة جديدة عام 2020، وفي المجمل فان هذه الخسائر تعني أن النقص العالمي في العمالة، زاد بمقدار 144 مليون وظيفة في عام 2020 مما أدى إلى زيادة تفاقم النقص في فرص العمالة القائم أصلا قبل انتشار الجائحة (منظمة العمل الدولية، 2021، صفحة 1).والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم01 : الخسائر المقدرة في ساعات العمل في عام 2020 (العمالة ودخل اليد العاملة)

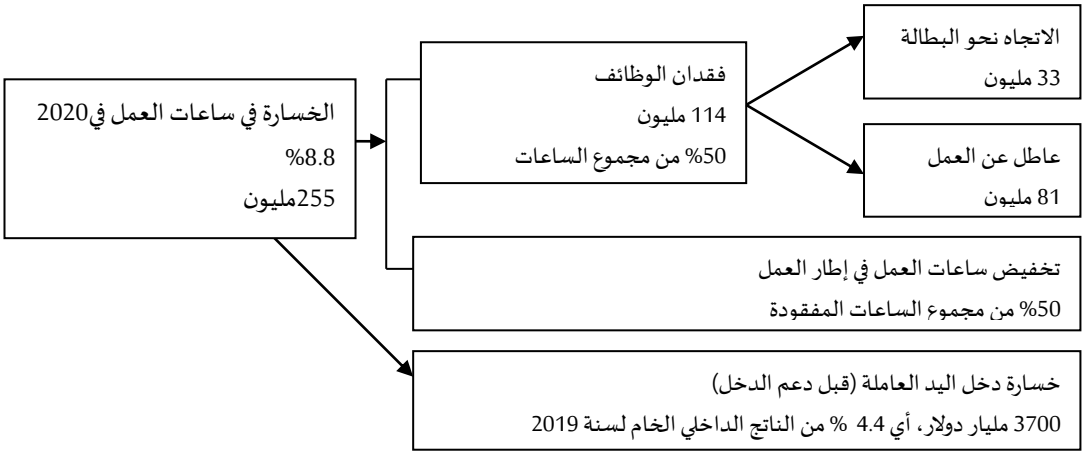

Source: (Organisation Internationale du Travail, 2021 ,p 01)

إن العدد النهائي السنوي لفقدان الوظائف عام2020، والذي من المتوقع أن يكون أكثر من 25مليون، سيعتمد بشكل حاسم على تطور الوباء والتدابير المتخذة للتخفيف من وطأته. فالوظائف التي من الممكن أن تكون عرضة لمخاطر عالية هي تلك التي تكون ضمن القطاعات الأكثر تضررا بالفيروس مثل قطاعات السياحة والإقامة والسفر والغذاء والخدمات المحلية الأخرى. حيث توظف الملايين من العمال في جميع أنحاء العالم، (تمثل حوالي 38% من إجمالي اليد العاملة في العالم)، ومن جهة أخرى، فإن العاملين لحسابهم الخاص، والعاملين في وظائف قصيرة الأجل أو بدوام جزئي هم أكثر عرضة إلى خطر فقدان العمل أو الدخل. ناهيك عن النساء والشباب الذين هم أكثر عرضة لانخفاض الطلب على العمالة، فإمكانية تلقيهم لإعانات البطالة والدخل المرتبط بها ضعيفة في حالة طول فترة البطالة بسبب الحيز المالي المحدود في العديد من البلدان العربية. ومن المتوقع أيضا أن تكون الوظائف في قطاع التصنيع معرضة للخطر، ولكن نسبيا عند مستويات أقل، وذلك اعتمادا على مدى تعطل سلسلة التوريد وديناميكيات الطلب على المدى المتوسط (منظمة التعاون الاسلامي، 2020، صفحة 8)

إن تأثيرات جائحة كورونا على سوق العمل غير مسبوقة، فحتى الصدمات التي خلفتها أزمتا 2008و 2009 الاقتصاديتان صغيرة مقارنة بما نشهده اليوم نتيجة لجائحة كورونا. ففي الاتحاد الأوروبي، بلغ معدل البطالة 7.2% في جويلية 2020 مقابل 7.1% في جوان من نفس السنة، كما أن البطالة في صفوف الشباب أخذت في الارتفاع، لتصل إلى 17% في دول الاتحاد و 17.3% ضمن منطقة

اليورو. وتشير تقديرات مكتب الإحصاء التابع للاتحاد الأوروبي (يوروستات) إلى أن 15.2مليون شخص كانوا عاطلين عن العمل في شهر جويلية في الاتحاد الأوروبي ككل، بينهم 12.8مليون في منطقة اليورو. كما كان للوباء تأثير كبير على الوظائف. إذ انخفض عدد الأيدي العاملة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي بنسبة 27% ،أما إسبانيا وأيرلندا والمجر فقد تعرضت لنسب خسائر في الوظائف كبيرة للغاية، بخلاف مالطا التي عرفت ارتفاعا معتبرا في نسب التوظيف قبل الجائحة (الخضر، 2021، صفحة 67).

كما تشير البيانات إلى أن نحو 59مليون وظيفة مهددة بالإنهاء الدائم أو خفض الرواتب في أوروبا، على الرغم من الإجراءات العاجلة التي اتخذتها حكومات الدول الأوروبية لدعم الملايين من الوظائف.لا تتوقع دول الاتحاد الأوروبي تراجع معدلات البطالة التي سببتها جائحة كورونا وبالتالي انعكست سلبا على الاقتصاد والاستهلاك والتوظيف.

أما الولايات المتحدة الأمريكية تصنف من البلدان التي سجلت معدلات بطالة مرتفعة منذ تفشي فيروس كورونا المستجد، حيث انتقلت من 4.4% في شهر مارس 2020 إلى 14.7% في شهر أفريل مع فقدان 20.5مليون وظيفة، ومعدل بطالة أسوأ مما كان عليه في أي وقت منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، فلقد شهدت سوق العمل أكبر انهيار لها على الإطلاق، وتقدم أكثر من 33.5مليون شخص بطلبات للحصول على إعانات بطالة وتجاوزت الزيادة في عدد الطلبات في شهر أبريل 2020 تلك المسجلة خلال فترة "الكساد الكبير (الخضر، 2021، الصفحات 67-68).

لقد أبانت جائحة "كورونا" عن هشاشة أسواق العمل في جميع أنحاء العالم، وبشكل عام تشير التقديرات الدولية إلى أن استمرار إغلاق الشركات لمدة شهر يتسبب في تعرض 20 % منها إلى خطر الإفلاس، وتزداد هذه النسبة إلى 45 % في حال استمرار الإغلاق لمدة 3أشهر، بدون تدخل الحكومات (منظمة العمل العربية، 2020، صفحة 16).

2.1.البطالة في الدول العربية

1.2.1.تطورات مؤشرات البطالة في الدول العربية

قدر عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية عام 2019 بحوالي 25.6مليون أي ما يُمثل حوالي 15.9% من قوة العمل العربية، بالمقارنة مع 188مليون عاطلاً حول العالم ومتوسط بطالة بلغ حوالي 5.5%، يرجع ارتفاع معدل البطالة في الدول العربية بالخصوص إلى الأوضاع الداخلية التي تشهدها بعض الدول، حيث سجلت معدلات البطالة مستويات عالية في الدول العربية التي

شهدت ظروفاً داخلية غير مواتية، مثل سورية والسودان وفلسطين. ويتركز أكثر من ثلاثة أرباع عدد العاطلين العرب في خمس دول عربية، وهي السودان ومصر وسورية والجزائر والعراق، حيث يقدر إجمالي عدد العاطلين في هذه الدول بحوالي 20مليون عاطلاً (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2020، صفحة 48).

الشكل رقم 02: بعض مؤشرات البطالة في مجموعات الدول العربية لعام 2019

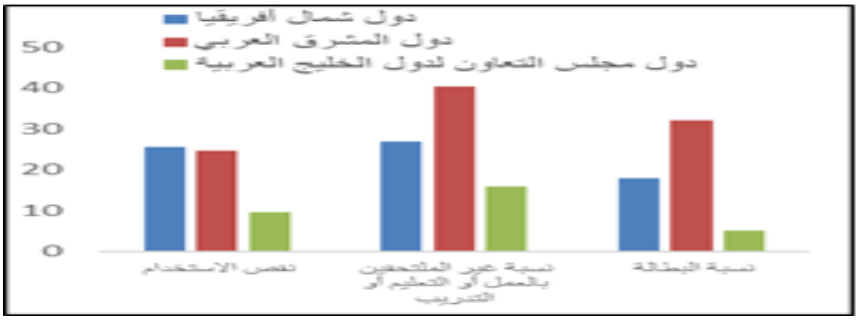

المصدر: (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2020، صفحة 49)

من خلال الشكل نلاحظ ارتفاع مؤشر البطالة في مجموعتي المشرق العربي وشمال إفريقيا، وهذا يدل على أن عدم التوافق بين عرض العمل والطلب لا ينعكس فقط في ارتفاع حجم البطالة أو نسبتها، بل أيضاً في كون أن عدداً كبيراً من الأشخاص يعملون ولكنهم يرغبون في العمل لساعات أكثر بأجر، وفي كون أن هناك أعداد كبيرة من الشباب ينسحبون من قوة العمل نظراً لعدم توفر فرص ملائمة للعمل.

بمتابعة توقعات المنظمات الدولية والاقليمية حول أوضاع العمالة ونسب البطالة المتوقعة لعام2021 نجد أن الوطن العربي من أقل الأقاليم تأثرا بفقد الوظائف على المستوى العالمي ولعل ذلك يرجع إلى ارتفاع معدلات التشغيل في القطاعين العام والخاص في العديد من الدول العربية، علاوةً على قيام معظم الدول العربية بتنفيذ إجراءات اقتصادية من شأنها الحفاظ على أجور العمال في القطاع الخاص خلال فترات الإغلاق الكلي والجزئي. غير أن هذا لا ينفي وجود فئات أخرى من العمال تأثرت سلبا وبقوة جراء تداعيات تباطؤ وركود النشاط الاقتصادي وعلى رأسهم العاملين لحسابهم الخاص والعاملين في المشروعات الأسرية والعاملين في القطاعات غير المنظمة والعمالة الموسمية، وُتوضح توقعات منظمة العمل العربية أن سيناريو الجائحة الوبائية من شأنه أن يرفع من نسبة المشتغلين في الوظائف الهشة إلى نحو 49.4مليون مشتغل في سوق العمل العربي. ولعلَّ هذا الرقم يرتفع بنحو 53.4%، مقارنةً بالتوقعات في حالة السيناريو

الطبيعي، والذي كانت لتبلغ فيه أعداد القائمين على الوظائف الهشة في سوق العمل العربي نحو 32.2مليون مشتغل (منظمة العمل العربية، 2020.صفحة 12).

يعتبر القطاع غير المنظم معضلة الدول العربية ذات الدخل المنخفض والمتوسط باعتباره يضم أعدادا لا بأس بها من العمالة بأجر والعاملين لحسابهم الخاص وتمثل النساء نسبة كبيرة في هذا القطاع، وهو ما يطرح مسألة توسيع نطاق الحماية الاجتماعية من تدابير الوقاية والتشخيص والعلاج لتشمل هؤلاء العمال مسألة عاجلة أثناء الحجر الصحي أو بعده (منظمة العمل العربية، 2020، صفحة 12).

فاقمت أزمة "كورونا" من معدلات البطالة ببلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما ضاعف أعداد العاطلين خلال السداسي الثاني من سنة 2020، حيث أدى تباطؤ دوران العجلة الاقتصادية إلى تضرر أو إعلان إفلاس عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخصوص، مما أدى إلى تسريح العديد من العمال . لقد شهدت معدلات البطالة بالمنطقة العربية وشمال إفريقيا انخفاضا طفيفا في عدد من البلدان خلال السنوات القليلة الماضية، غير أن أزمة "كورونا" أدت إلى ارتفاع المعدلات من جديد، مع فقدان الآلاف من العاملين والمستخدمين عملهم بسبب تأثيرات الجائحة على الاقتصاد والاستثمار (الخضر، 2021، صفحة 66).

لقد ضربت البطالة مختلف الدول العربية بنسب متفاوتة، حيث لا تزال بعض الدول العربية التي تشهد زيادة في عدد العمالة تعيش صدمة الوباء، ولم تستطع حصر عدد العاطلين فيها، سواء الذين تم تسريحهم من أعمالهم بسبب توقف نشاطهم، أو الذين عادوا من خارج الديار بسبب إنهاء عقودهم والاستغناء عن خدماتهم، وحسب دراسة للمعهد القومي للتخطيط فان في دولة مصر العربية وحدها بلغ عدد الذين فقدوا وظائفهم منذ بدء جائحة كورونا وحتى منتصف شهر ماي من سنة 2020 حوالي 824 ألفا شخصً، وأن العدد مرشح للزيادة إلى مليون و200 ألف خلال السداسي الثاني من سنة 2020، فمشكلة البطالة تعد من أكثر الآثار الناتجة عن أزمة انتشار الفيروس، وكنتيجة طبيعية تزايد معدل البطالة في مصر، وتزايد نسبة العمال البسطاء الذين فقدوا وظائفهم، فضلًا عن عودة الآلاف من دول الخليج وأوروبا. مشيراً إلى وجود أكثر من خمسة ملايين شخص لا يتمتعون بأي شبكة للحماية الاجتماعية. وهكذا الحال في العديد من الدول العربية خاصة تلك التي لديها وفرة في العمالة (الحلواني، 2020، الصفحات 641-642).

وفي الأردن قالت دائرة الإحصاءات العامة في بيان لها، إن معدل البطالة بين الذكور بلغت 18.1 %، مقابل 24.4 % للإناث، في الربع الأول من 2020. وبلغت نسبة البطالة بين حملة الشهادات

الجامعية نحو 22.1 %. وقد اتخذت الحكومة إجراءات لإحلال العمالة الأردنية بدل الوافدة في العديد من القطاعات، ضمن إطار تداعيات الفيروس. بينما أكد الخبراء في الأردن أن مشكلة البطالة ستتفاقم طوال عام 2020 مما يتطلب حلولاً عاجلة لاستيعاب العمالة الأردنية. وطالبوا بجملة من الحلول، وبشكل خاص تحفيز الاقتصاد ودعمه لزيادة الطلب على الأيدي العاملة باستخدام الأدوات المالية المتاحة، وتخفيف عبء الديون، والالتزامات المالية الأخرى كالرسوم والضرائب، وتخصيص حزمة برامج إنقاذ سخية تتضمن مساعدات فورية للشركات، للحفاظ على فرص العمل، والتوسع في القروض التي تستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإلغاء الشروط والقيود والإجراءات التي أدت مؤخراً إلى صعوبات في وصولها إلى الدعم الذي تحتاجه (الحلواني، 2020، صفحة 642).

وحذر تقرير لمنظمة العمل الدولية من تفاقم مشكلة البطالة في مناطق الصراع في المنطقة العربية؛ مثل الضفة الغربية واليمن وليبيا.. مؤكداً أن الوضع الاقتصادي والإنساني كارثي، ويحتاج إلى تدخل دولي بعد أن فقد الملايين في هذه المناطق مصدر رزقهم، حيث لا يجدون ما يوفر لهم متطلبات الحياة الضرورية.

من هنا ينبغي أن يكون الشغل الشاغل لخبراء الاقتصاد والتنمية والقائمين على الشأن الاقتصادي في البلاد العربية، البحث عن حلول عملية لمشكلة البطالة المستجدة التي خلفتها جائحة كورونا، واستيعاب الصدمة الاقتصادية حتى لا تتفاقم المشكلات والأزمات، وتظهر على السطح تداعيات البطالة من جرائم وانحرافات وأزمات نفسية، تؤدي إلى ظواهر سلبية مثل الانتحار والعنف الأسري وغير ذلك مما تعاني منه الدول التي تتفاقم فيها مشكلة البطالة.

وفي هذا السياق يؤكد الخبراء على ضرورة تعاون كافة المؤسسات الاقتصادية في البلاد العربية لمواجهة تداعيات هذا الوباء، الذي ضرب البشرية كلها، وخلف آثاراً سيئة غير مسبوقة على اقتصادات الدول والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة. مع ضرورة تقديم الرعاية الكافية لهؤلاء الذين فقدوا أعمالهم بسبب هذه الجائحة (الحلواني، 2020، صفحة 642).

2.2.1.أثار جائحة كوفيد 19 على معدلات البطالة

تتميز المنطقة العربية بوجود مستويات دخول متدنية للغاية، ومعدلات فقر مرتفعة نسبياً، مما يزيد الأمر تعقيداً ويجعل من الصعب السيطرة على مجريات الأمور، حيث أفاد تقرير منظمة العمل الدولية بأنه بصرف النظر عن مكان الإقامة في العالم وعن القطاع الوظيفي، فإن الأزمة تلقي بآثار دراماتيكية على كاهل القوى العاملة في جميع أنحاء العالم. كما أوضح التقرير أنه من المتوقع أن تؤدي الأزمة إلى إلغاء 6.7 % من إجمالي ساعات العمل في العالم في النصف الثاني من

عام 2020 ،أي ما يعادل 195مليون وظيفة بدوام كامل،من بينها 5ملايين في الدول العربية، (اتحاد الغرف العربية،أفريل 2020، صفحة 24).

الشكل رقم 03: متوسط معدل البطالة في الدول العربية قبل الأزمة وبعدها

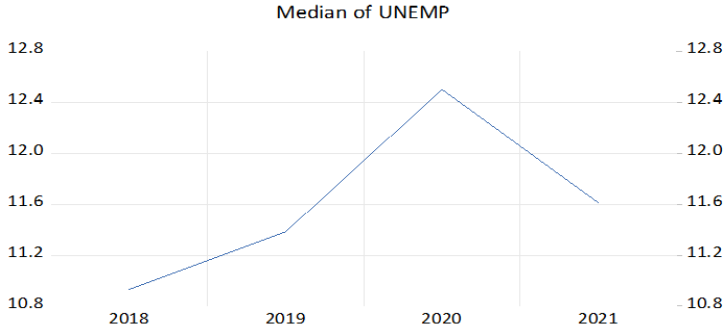

المصدر: (بانقا، 2020، صفحة 111)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معدلات البطالة في المنطقة العربية في ارتفاع مستمر ن حيث بلغت أقصى قيمة لها في سنة 2020 (12.5%)، وهذا راجع إلى التدابير الوقائية التي اتخذتها الدول العربية للتخفيف من انتشار فيروس كوفيد 19، منها إجراءات الإغلاق والحجر المنزلي وفرض القيود على الأنشطة الاقتصادية، كل هذه التدابير كانت لها عواقب وخيمة على العمالة،إن نسب البطالة في الدول العربية كانت مرتفعة حتى قبل انتشار الوباء نتيجة الأوضاع السياسية التي تشهدها الكثير من دول المنطقة، حيث وصلت إلى أكثر من 40% في بعض الدول، بالإضافة إلى الضغوط المالية التي تمر بها العديد من الدول نتيجة التداعيات السلبية لتفشي فيروس كورونا المستجد.

والجدير بالذكر أن معظم البلدان العربية تفتقر لشبكات الضمان الاجتماعي. وبغض النظر عن الآثار الناجمة عن الجائحة، فإن معظم سكان المنطقة العربية في الدول غير النفطية يعانون من معدلات فقر مرتفعة بطبيعتها. كما لا يمكن إنكار عامل الارتفاع الملحوظ في عدد سكان المنطقة، حيث بلغ عددهم في 2020 ما يقرب من 420مليون نسمة وذلك بمتوسط معدل نمو سنوي 1.8%مقارنة بـ 1% على مستوى العالم. كما أنه من المتوقع أن يرتفع العدد المطلق للشباب من 46مليون في عام 2010إلى 58 مليون في عام 2025، وحسب بيانات صندوق النقد الدولي فان 27 مليون شابا عربيا سيدخلون سوق العمل في السنوات الخمس المقبلة ولن يجدوا فرص متاحة، مما سيزيد من الضغط على الحكومات وتفاقم مشكلة البطالة التي تعاني منها

المنطقة من قبل الجائحة لن تقتصر على الدول العربية الغير نفطية أو الفقيرة فقط، ولكن ستعاني منها دول الخليج العربي أيضا، وذلك لتوقف نشاط بعض المجالات الأساسية التي تعتمد عليها تلك الدول، مثل حركة الطيران بدولة قطر، والإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى توقف قطاع السياحة والذي سيضرب باقتصاد دول مثل الإمارات العربية المتحدة، ومصر التي تعتمد على هذا القطاع كأحد الركائز الأساسية لاقتصادها، وأيضا المملكة العربية السعودية نتيجة توقف مواسم الحج والعمرة بها (اتحاد الغرف العربية، أفريل 2020، صفحة 27)

2.أثر جائحة كوفيد 19وتداعياتها على أسواق العمل في الدول العربية

أدت تدابير الحجر الصحي الكلي أو الجزئي للحد من انتشار الجائحة إلى خسارة ملايين الوظائف في جميع القطاعات ولاسيما قطاع الخدمات الذي يوفر النصيب الأكبر من فرص العمل في المنطقة العربية، ويتوقع أن يكون القدر الأكبر من الخسائر في القطاعات الأشد تعرضا للخطر، مثل قطاع الفنادق والمطاعم والتصنيع والتجارة بالتجزئة والأنشطة التجارية والإدارية، حيث يعمل في هذه القطاعات 18.2مليون عامل ،فقد أغلقت العديد من المؤسسات وتم تسريح العمال وتخفيض الأجور وساعات العمل (الوظائف)، ففي بعض البلدان احتسبت الساعات الضائعة التي تتعلق بموظفين وعمال لهم وظائف مستقرة ولكنهم لم يعملوا باعتبار فترة الحجر على أنها إجازة مدفوعة الأجر، وفي بلدان أخرى تعود لعمال فقدوا فعلا وظائفهم (منظمة العمل العربية، 2020، صفحة 11).

الشكل رقم 04 :أهم تداعيات فيروس كورونا (كوفيد 19) على الدول العربية

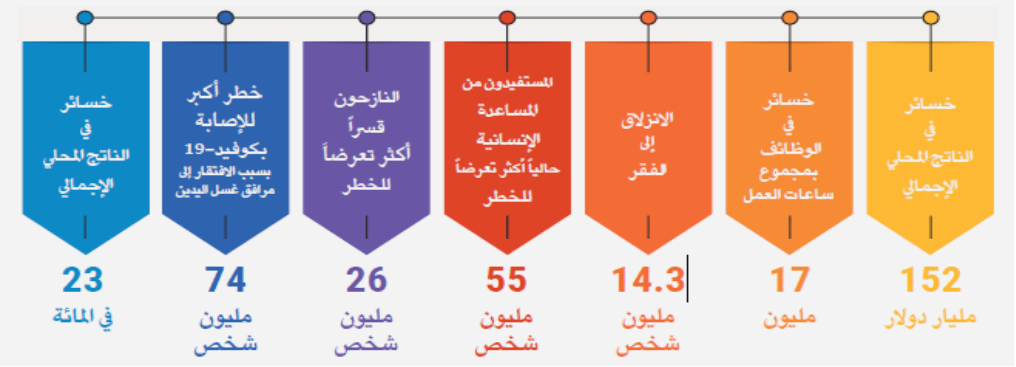

المصدر: (منظمة العمل الدولية، 2021، صفحة 12)

وفي نفس الإطار، تسبب الوباء في فقدان المنطقة العربية لحوالي 5ملايين وظيفة بدوام كامل وإلى انخفاض عدد ساعات العمل بنسبة 9 % في عام 2020 مقارنة بالمستويات المسجلة في نهاية عام 2019 ،فيما سجل أكبر تراجع لمعدلات التشغيل في الربع الثاني من عام 2020 مع تراجع

ساعات العمل بنسبة 18.8%، ولقد تباينت مستويات فقدان الوظائف من دولة عربية إلى أخرى تبعا لمستوى تشديد الإجراءات الاحترازية وإجراءات التباعد الاجتماعي استنادا إلى مستويات انتشار الوباء، وكذلك التدخلات الحكومية المتبناة للحد من فقدان الوظائف بحسب الحيز المالي المتاح، وكذلك التطورات المحلية التي شهدتها بعض الدول العربية خلال سنة 2019 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2020.صفحة 28).والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 05:تطور ساعات العمل بدوام كامل المفقودة كنتيجة لوباء كوفيد 19(%)

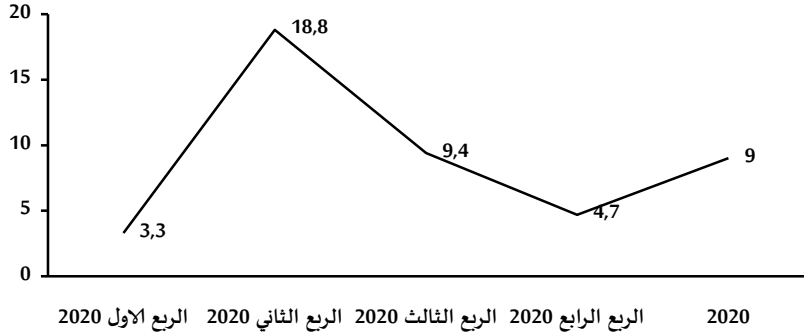

المصدر: (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2020،صفحة 28)

واجهت الدول العربية متوسطة ومنخفضة الدخل خاصة تضررا في الوظائف للعاملين ضمن قطاعات الخدمات (تجارة الجملة والتجزئة، والنقل، والسياحة والفنادق والمطاعم والمقاهي،) والصناعات التحويلية (توقف أو تعطل الورش والمصانع والصناعات الخفيفة). وهي الأنشطة التي تضم نسبة عالية من العمال ذوي الأجور المتدنية وخاصة ضمن القطاع غير المنظم، الذي يعاني عامليه أساسا من الحرمان أو الوصول المحدود للخدمات الصحية وشبكات الأمان المقدمة من الحكومات العربية (أبو شمالة، 2021، الصفحات 8-9).

في الدول العربية يوجد 18.2مليون شخص في هذه القطاعات الأكثر عرضة للأزمة، ما يعني أن ثلث السكان المستخدمين في المنطقة تقريبا يواجهون درجة عالية من خطر التسريح، أو خفض أجورهم أو ساعات عملهم، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 01: الاستخدام في المنطقة العربية حسب القطاعات:مقاربة قطاعية

الأنشطة الاقتصادية	وقع الأزمة الحالي على الناتج الاقتصادي	الاستخدام (الآلاف)	حصص القطاعات من العمالة

التعليم	منخفض	4.417	8.0
أنشطة الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	منخفض	2.035	3.7
الإدارة العامة والدفاع، الضمان الاجتماعي الإلزامي	منخفض	6.516	11.9
المرافق	منخفض	486	0.9
الزراعة، الغابات، المصائد	منخفض- متوسط	4.967	9.0
البناء	متوسط	8.214	15.0
أنشطة مالية وضمان	متوسط	707	1.3
مناجم ومقالع	متوسط	841	1.5
خدمات أخرى	متوسط عال	4.865	8.9
النقل، التخزين والاتصالات	متوسط عال	3.623	6.6
الإقامة وأنشطة خدمات الإطعام	عال	1.959	3.6
العقارات وأنشطة الأعمال والإدارة	عال	2.968	5.4
الصناعة التحويلية	عال	4.632	8.4
تجارة بالجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات والدرجات	عال	8.681	15.8
المجموع		54.912	100.0

المصدر: (منظمة العمل الدولية ا.، 2020، صفحة 4)

تأثرت القوى العاملة في قطاعي السياحة والنقل باعتبارهما أكثر القطاعات تضرراً من تفشي الفيروس، غير أن الأثر امتد ليشمل العاملين في مجالات عمل أخرى تأثرت لاحقاً بالتدابير الاحترازية التي أعلنتها الحكومات التي قضت بإغلاق المحالات التجارية، ومناطق التسوق، والأماكن الترفيهية، علماً بأن العاملين في هذه القطاعات غالبيتهم من العمالة الحرة والمؤقتة، عليه، فإن تداعيات فيروس كورونا سوف تنعكس على سوق العمل كونها ستؤدي إلى تسريح العمالة المؤقتة التي تتقاضى أجوراً ضئيلة، فضلاً عن تخفيض ساعات العمل، بالتالي انخفاض دخل الفرد للعمالة المؤقتة. في المقابل، سوف يكون مستوى تأثر العمالة الماهرة في الوظائف الدائمة في القطاعين العام والخاص أقل نسبياً خلال الأجلين القصير والمتوسط، نظراً لوجود بدائل أخرى

للتواصل، مثل العمل عن بعد والعمل من المنزل باستخدام التقنيات الحديثة المتاحة الذي دخل حيز التنفيذ تزامناً مع إعلان الدول الحجر الصحي.

وما يزيد من تداعيات هذه الجائحة على أسواق العمل في الدول العربية، ما أظهره الواقع العالمي من اشتداد حدة تلك التداعيات على قطاع الخدمات، ذلك القطاع الذي توضح البيانات استيعابه للنسبة الأكبر من العاملين مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى بمساهمة قدرها نحو 54.9% ثم القطاع الصناعي (التحويلي والاستخراجي) بحصة قدرها نحو 26.7 % وأخيرا القطاع الزراعي والأنشطة الزراعية بما فيها الصيد البحري بحصة قدرها نحو 18.4%.

في هذا السياق، أشارت منظمة العمل الدولية إلى أن التداعيات الاقتصادية للفيروس قد تتسبب في فقدان ما يصل إلى 25مليون وظيفة في العالم. استندت توقعات المنظمة على ثلاث فرضيات، الأولى متفائلة تشير إلى أن عدد العاطلين عن العمل بسبب تفشي الفيروس سيصل إلى 5.3مليون عاطل، في حين تشير الفرضية الثانية غير المتفائلة إلى فقدان 24.7مليون شخص وظائفهم في الفترة القادمة، أما الفرضية المعتدلة فتتوقع أن يصل عدد الوظائف المفقودة إلى 13مليون وظيفة (طلحة، أفريل 2020، صفحة 14).

3.تداعيات جائحة كورونا على سوق العمل في الجزائر

كغيرها من البلدان العربية فقد تأثرت الجزائر بفعل جائحة كوفيد 19 ، حيث تسببت في أثار سلبية وخيمة ليس فقط على الوضع الصحي وإنما تجاوز إلى قطع أرزاق العديد من العمال بفعل توقف نشاطهم نتيجة الحجر الصحي وعزوف الزبائن عن الاستعانة بخدماتهم.

فالإغلاق الاقتصادي آثر بوتيرة حادة على سوق العمل في الجزائر حيث تسبب في ارتفاع معدلات البطالة والتي من المتوقع أن تبلغ 15% بسبب الجائحة وتراجع الناتج الداخلي الخام وبطء التنمية الاقتصادية، الأمر الذي زاد من الضغوط على الحكومة التي تكافح أصلا تحديات اقتصادية واجتماعية لا حصر لها. (صحيفة العرب، 2021).

و طبقا للإحصائيات المتوفرة فلقد حصدت جائحة كورونا أكثر من نصف مليون منصب شغل في الجزائر مع إمكانية ارتفاع هذا العدد إلى مليون منصب شغل في حال احتساب فرص العمل المتأتية من السوق الموازية، كما أضاع عائلات بأكملها وجدت نفسها مشردة دون أي مدخول، الأمر الذي بات يهدد السلم الاجتماعي، في ظل الغلاء الفاحش من جهة، واستمرار تدهور القدرة الشرائية لعامة الجزائريين من جهة أخرى. هذا ويعتبر أغلب العمال المتضررين هم الذين

يشغلون مناصب هشة أو ينشطون في القطاع غير الرسمي ويتوفرون على ولوج محدود للحماية الاجتماعية.

وفي نفس السياق، أفلست ألاف المؤسسات التي كانت مصدر رزق عشرات الآلاف من العمال، ولعل أكثر القطاعات تضررا من الجائحة هو قطاع السياحة،نتيجة غلق كل المنافذ الحدودية وتعليق كل الرحلات الجوية والبحرية بهدف احتواء الوباء،حيث سجل هذا القطاع إفلاس أكثر من أربعة ألاف وكالة سياحية كانت تشغل ما لا يقل عن 50 ألف شخص، مما نتج عنه تسريح كل العمال (درقي، 2021، صفحة 12) .

وبحسب وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الجزائرية، فإن أزمة التشغيل تفاقمت بسبب وباء فيروس كورونا بالجزائر، مسجلة انخفاضا بنسبة 31 في المائة، خلال سنة 2020، من حيث عدد مناصب الشغل المحدثة.

وأفادت الوزارة كذلك بأن 2020 كانت سنة استثنائية بسبب انتشار وباء كورونا و "ما سببه من آثار سلبية" على عالم الشغل، حيث تراجع عدد عروض العمل من 437 ألف عرض سنة 2019 إلى 306 آلاف عرض سنة 2020.

وكشفت أن الأزمة المالية مست كافة الأنشطة، مبرزة أن 80 % من هذه العروض كان مصدرها القطاع الخاص، في قطاعات البناء والفلاحة والخدمات (ميدي1نيوز، 2021).

وأضافت أن التوظيف في الوظيفة العمومية والقطاع الاقتصادي العمومي اقتصر، بالتالي، على 60 ألف منصب فقط، مذكرة بأن 230 ألفا و600 من طالبي العمل شرعوا، سنة 2020، في مزاولة نشاط مؤدى عنه، مقابل 330 ألفا و300 سنة 2019.

ولقد تم اتخاذ مجموعة من التدابير الاستثنائية للمحافظة على مناصب الشغل شملت ما يلي (بلعبدون، 2020، الصفحات 82-83):

- ✓ وضع على الأقل 50 % من موظفي كل مؤسسة وإدارة عامة في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر. على أن تكون الأولوية في العطلة الاستثنائية للنساء الحوامل والتي يربين أطفال صغار والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة ومن يعانون من هشاشة صحية .
- ✓ تشجيع العمل عن بعد في المؤسسات والإدارات العمومية .
- ✓ فتح مشاورات في كل قطاع مع منظمات أرباب العمل ونقابات العمال التي تنشط في العالم الاقتصادي حول إشكالية الحد من الآثار الناجمة عن التدابير المتخذة من قبل الدولة للوقاية من فيروس كورونا ومكافحته .

- ✓ تمكين المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة من تسديد اشتراكات عمالها في صناديق الضمان الاجتماعي، ودفع استحقاقات الضرائب وغيرها ن بواسطة أنظمة الدفع عن بعد .
- ✓ تمديد آجال دفع اشتراكات المستخدمين وأرباب العمل لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء والصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء.
- ✓ توقيف استثنائيا الزيادات في غرامات التأخير السابقة بخصوص دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي، وذلك لمدة ستة أشهر بداية من أفريل الجاري، حيث أن دفع الاشتراكات يسمح للمؤمنين اجتماعيا الاستفادة من خدمات وأداءات الضمان الاجتماعي من بينها الأدوية عن طريق بطاقة الشفاء.
- ✓ بالنسبة لعمال قطاع البناء والأشغال العمومية والري الذين توقف نشاطهم بسبب الوضع الاستثنائي الحالي، أكد السيد الوزير أن الصندوق الوطني للعطل مدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء الأشغال العمومية، سيتكفل وبصفة استثنائية بالدفع المسبق للعطل السنوية لفائدة هؤلاء العمال، وذلك بما يتناسب مع عدد الأشهر التي تم دفع اشتراكاتها خلال الفترة الممتدة من جويلية 2019إلى فيفري 2020 داعيا المعنيين إلى الاتصال بالصندوق للاستفادة من هذا الإجراء.

4.السياسات والبرامج والإجراءات التي اتبعتها الدول العربية لمواجهة تداعيات الجائحة على أسواق العمل

رغم الجهود الكبيرة والإجراءات التي اتخذتها معظم الدول العربية إلا أن الآثار السلبية لجائحة كورونا انعكست على أسواق العمل العربية وتسببت في معاناة البشرية جمعاء، حيث خلفت حالة ضعف شديد نتيجة اللجوء إلى الإغلاق والحظر الشامل في معظم الدول.

وفي هذا الإطار لجأت الدول العربية إلى تطبيق سياسيات تضمنت مجموعة من الحزم موجهة لأسواق العمل العربية. ضمن أربعة إطارات أساسية تتضمن الأولى تدعيم مظلة الحماية الاجتماعية والتي تركز على العاملين النظاميين في الدولة، وتتضمن الحزمة الثانية دعم الوظائف لدى القطاع غير الرسمي ودعم الفئات الضعيفة، وتقوم الحزمة الثالثة بالعمل على حماية الدخول ودعم الوظائف من خلال دعم الصناعات ومؤسسات الأعمال، في حين تركز الحزمة الرابعة على سياسات وإجراءات حماية العمال في مكان العمل بما في ذلك الإجراءات الوقائية للحد من انتشار الجائحة. وفيما يلي استعراض لتلك الحزم:

- **<u>الحزمة الأولى</u>: سياسات تدعيم مظلة الحماية الاجتماعية:** أظهرت الأزمة الصحية التي تعاني منها الدول العربية الثغرات التي تحتاج إلى مزيد من الجهود وعلى رأسها مدى استجابة نظم التأمينات الاجتماعية للصدمات، إضافة إلى ملف التأمين ضد البطالة،فلقد وجدت نفسها مضطرة جراء الأزمة إلى زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية والمساعدات الاجتماعية والدعم النقدي المباشر للفئات الأكثر هشاشة، وهو ما يشكل اعترافا بالدور الحاسم الذي تلعبه الحماية الاجتماعية في تخفيف الأزمة. (منظمة العمل العربية، 2020، صفحة 16)
- **الحزمة الثانية: سياسات دعم الوظائف لدى القطاع غير الرسمي ودعم الفئات الضعيفة:** توجهت السياسات ضمن هذه الحزمة لتتلاءم مع طبيعة الفئات الأكثر ضعفا في الدول العربية، والتي تتفاوت بوضوح فيما بينها.
- **<u>الحزمة الثالثة</u>: سياسات دعم الوظائف وحماية الدخول ودعم الصناعات ومؤسسات الأعمال:** تهدف هذه الحزمة للحفاظ على الوظائف والدخول من خلال الحفاظ على استمرارية أنشطة مؤسسات الأعمال والمشروعات. اتخذت معظم الدول حزما من القرارات والإجراء ات التي من شأنها تعليق دفع الضرائب أو خفضها، وتأجيل دفع المستحقات والاشتراكات المالية، من تأمينات وتراخيص وأعباء مالية أخرى تستحق للدولة أو إلغائها مدة الجائحة في بعض الدول.

وسعت الإجراءات إلى الحفاظ على قوه العمل من خلال التدخلات السريعة بإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل رأس المال العامل لصرف رواتب العاملين بالشركات، ومتابعة القطاعات الأكثر تأثرا بانتشار الفيروس، ووضع خطط لدعم الشركات العاملة بها، كما اعتمدت إجراءات لصرف منح مالية للعمالة غير المنتظمة، وصرف إعانة طوارئ لتعويض العمالة بالقطاعات الأكثر تضررا، وعملت على تحديث وتطوير قاعدة بيانات سوق العمل، لتشمل الغالبية العظمى من العاملين، لاسيما في القطاع غير المنظم لتوسيع نطاق التامين والحماية الاجتماعية (منظمة العمل العربية. 2020، صفحة 26).

- **<u>الحزمة الرابعة</u>: سياسات حماية العمال في مكان العمل:** حيث عززت الدول العربية من معايير الصحة والسلامة المهنية للتكيف مع الظروف الطارئة للأزمة باتخاذ عدد من التدابير الاحتوائية لانتشار الفيروس، حيث غيرت الدول من أسلوب العمل من حيث تقليل عدد ساعات العمل والية استكمال الوظائف، عن طريق العمل عن بُعد للقطاعات التي تسمح ظروف عملها بذلك، مع منح مزيد من الإجازات مدفوعة الأجر، خاصة النساء العاملات والفئات الأكثر عرضة للإصابة بالمرض (منظمة العمل العربية. 2020، صفحة 27).

ويمكن تلخيص أهم التدابير التي اتخذتها الدول العربية لتحفيز أسواق العمل ما يلي (منظمة العمل العربية، 2020، الصفحات 21-22):

- ✓ إطلاق برامج وطنية لدعم استقرار سوق العمل في ظل سلسلة التدابير الوقائية والإجراءات الاحترازية المتخذة في مواجهة الفيروس، من خلال ثلاثة محاور هي: دعم المنشآت في سوق العمل، ودعم العمالة بمنشآت القطاع الخاص، ودعم المواطنين العاملين لدى مؤسسات القطاع الخاص.
- ✓ الإعلان عن حزم مالية واقتصادية لتوفير السيولة اللازمة لأسواق العمل لمواجهة الانتشار العالمي للفيروس.
- ✓ إعداد دراسات استطلاعية بغية الوصول الى حلول مناسبة تساهم في تخفيف التداعيات الاقتصادية على أسواق العمل.
- ✓ إجراءات تناولت تخصيص ضمانات مالية للبنوك المحلية ضمن حزمة لدعم القروض الميسرة لدعم الرواتب والأجور.
- ✓ التعاون بين أطراف الإنتاج لتعزيز الحماية الاجتماعية والحفاظ على استقرار سوق العمل واستدامته.
- ✓ قرارات تناولت تنظيم العلاقة التعاقدية بين العاملين وأصحاب العمل لمواجهة جائحة كورونا.
- ✓ تدابير تراوحت بين الإغلاق الكلي والجزئي ثم إعادة فتح حزم من الأنشطة التجارية والصناعية وفق تطورات الجائحة حيث تم وضع خطة للخروج من الحجر الصحي بصفة تدريجية ومرنه لاستعادة النشاط الاقتصادي وتحفيز أسواق العمل مع التقيد بالتدابير الصحية.
- ✓ تدشين نظم التجارة الالكترونية التي تتيح لكافة الشركات والمؤسسات عرض منتجاتها على المستهلكين.

الخاتمة

تسببت الأزمة الاقتصادية الأخيرة الناتجة عن تفشي فيروس كورونا في فقدان ملايين العاملين وظائفهم، حيث تسبب انتشار الوباء في تراجع فرص العمل في جميع القطاعات، كما ارتفعت

معدلات البطالة، مع تفاقم معدلات الفقر، وخاصة نسبة الأشخاص الذي يعيشون تحت مستوى الفقر المدقع.

النتائج

- القطاع غير المنظم، من أكثر القطاعات التي تأثرت بشده بتداعيات الجائحة.

- وقوع معظم المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر في دائرة الإفلاس جراء تداعيات الجائحة والتي كانت تستوعب أعدادا كبيرة من الفئات العمالية.

- كشفت تداعيات الجائحة عن ارتفاع معدلات البطالة بصفة عامة، وفي الفئات الشبابية بصفة خاصة، لاسيما في قطاعات النقل، والأنشطة الترفيهية، والتي كانت تستوعب أعدادا كبيرة من العمالة غير المنتظمة، والباحثين عن عمل.

- النساء من أكثر الفئات تضررا جرا ء الجائحة، نظرا لمشاركتهن بنسبة كبيرة من المشتغلين في قطاعات الصحة والتعليم، وعدد من أنشطة الصناعات التحويلية، والأنشطة الخدمية المختلفة.

-تَوجه عدد من الدول العربية إلى صرف إعانات مؤقتة للعملة المُتضررة من جراء انتشار الجائحة الوبائية.

التوصيات

-دعم مداخيل الأسر المعيشية خاصة الأكثر تضررا من الأزمة من خلال سياسات سوق العمل النشطة .

-وجود مرونة واضحة في منظومات الضمان الاجتماعي لتكون أكثر مواكبة لمُتطلبات المواطن العربي،وأيضا أكثر قوة وقُدرة مالية لمواجهة الأزمات واسعة الانتشار وطويلة الأمد.

-العمل الجاد نحو تنظيم القطاع غير المنظم والسعي لتحويله تدريجياً للقطاع المنظم ،فالقطاع غير المنظم يعتبر من القطاعات التي تأثرت بشدة جراء جائحة فيروس كورونا المستجد،

- تعزيز دور القطاع الخاص في إحداث فرص العمل وتفعيل مبدأ " المسؤولية الاجتماعية" للشركات.

❖ قائمة المصادر والمراجع

➢ المقالات في مجلة علمية

- بسيوني الحلواني.(2020) ،مشكلة تواجه الدول العربية في ظل «كورونا»؟ ، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 476 المجلد 40، (الصفحات 640-649).القاهرة.

-يانقا علم الدين. (2020). دور السياسات المالية والنقدية في حفز النمو والتشغيل في الدول العربية في ظل تداعيات جائحة كوفيد- 19وما بعدها. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية , المجلد 02 (العدد 03).(الصفحات 105-136).

- نواف أبو شمالة.(2021). فعالية دور سياسات سوق العمل في الدول العربية: إسقاطات على تداعيات أزمة كوفيد –19 سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، (العدد 72).(الصفحات 01-47).الكويت.

- بلعبدون عواد.(جوان 2020). آليات المحافظة على مناصب العمل في ظل أزمة جائحة كورونا، مجلة قانون العمل و التشغيل، المجلد 05 / العدد 01 (الصفحات 73-91).

-عواطف خضر حمد الخضر ،تأثير جائحة كورونا على أسواق العمل، كتاب جماعي تحت عنوان: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها،إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.(الصفحات 63-73). ألمانيا- برلين

- غبولي أحمد،تواتية الطاهر.(2020).دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا (كوفيد 19) على الاقتصاد العالمي-الأزمة الاقتصادية العالمية 2020-مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20 عدد خاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا،(الصفحات 129-145).

➢ التقارير

-منظمة العمل العربية، تأثيرات أزمة كورونا (كوفيد 19) على قضايا التشغيل وأسواق العمل العربية، 2020.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2020.

- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد على الوطن العربي،اتحاد الغرف العربية،أفريل 2020.

- الوليد أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي أبريل 2020 .

- درقي محمد، فقدان مليون منصب شغل....والمتهم كوفيد 19، مقال منشور في جريدة الخبر، الاثنين 17 ماي 2021.

- منظمة العمل العربية، تأثيرات أزمة كورونا (كوفيد 19) على قضايا التشغيل وأسواق العمل العربية، 2020.

➢ المو اقع الالكترونية

- لمحة عامة عالمية عن العمالة والشؤون الاجتماعية، اتجاهات عام 2021،منظمة العمل الدولية،2021: https://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_797139/lang--ar/index.htm،

- منظمة التعاون الاسلامي. (مايو, 2020). الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الآفاق والتحديات،. تاريخ الاسترداد 20 07.. 2021، من مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية: WWW.SESRIC.ORG

- منظمة العمل العربية.(ديسمبر 2020).جهود الدول العربية في مواجهة آثار وتداعيات جائحة كورونا على أسواق العمل ، تاريخ الاسترداد 10.07.2021.

https://participer.ma/wp-content/uploads/2021/01/Countries_Efforts.pdf

- ميدي1نيوز .(14أفريل 2021) . فقدان أزيد من مليون منصب شغل في الجزائر بسبب الجائحة، تم الاسترداد 2021/08/01. من: https://medi1news.com/ar/article/215771

- صحيفة العرب. (16 03, 2021). الاغلاق الاقتصادي يرفع معدلات البطالة في الجزائر. تاريخ الاسترداد 31 .07. 2021، من https://alarab.co.uk

- منظمة العمل الدولية. (2020). كوفيد19 وقعه على سوق العمل واستجابة السياسات العامة في الدول العربية تاريخ الاسترداد 30 06, 2021،: ilo.org/arabstates

- منظمة العمل الدولية. (2021). تاريخ الاسترداد 30. 07. 2021، من:
https://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_797139/lang--ar/index.htm

- منظمة العمل الدولية. (أفريل, 2020). رصد أسواق العمل في ظل إجراءات الحجر والإغلاق للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد(كوفيد 19)، محتوى مسوح القوى العاملة والتعامل مع الفئات الخاصة. تاريخ الاسترداد 30 .07. 2021، من المركز الإحصائي لدول التعاون لدول الخليج العربية:
https://www.ilo.org/global/statistics-and-databases/publications/WCMS_747637/lang--ar/index.htm

❖ المراجع باللغة الأجنبية

-Organisation Internationale du Travail.(25/01/2021), le COVID-19 et le monde du travail: Estimations actualisées et analyses, Observatoire de l'OIT, 7ème édition, Genève.
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/briefingnote/wcms_767223.pdf